358,5 مليون دينار الكلفة الحالية لخدمة الدّين.. أكبرها للدّين الأجنبي استحقاق 10 سنوات بـ 283,1 مليوناً

مليار دينار الفوائد المستحقة للدّين الكويتي.. محلياً وخارجياً

■ كلفة خدمة الدّين العام البالغة 0,23٪ تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الناتج المحلي

■ الإيرادات غير النفطية تضمن السداد الفوري للدّين المحلي.. إذ تشكل نحو 90,4٪

أحمد مغربي

كشفت بيانات رسمية، حصلت عليها «الأنباء»، أن الكلفة الحالية لخدمة الدين الكويتي محليا وخارجيا بلغت 358,5 مليون دينار، وذلك مقابل الاقتراض المحلي والسندات الخارجية التي صدرتها الكويت لمدة 5 و10 سنوات في عام 2017 وفقا لكلفتها الحالية مع الاخذ في الحسبان معدلات الخصم لأجل السندات المحلية والأجنبية قياسا بإيرادات الميزانية العامة للدولة 2020/2019.

وقالت إن التكلفة الحالية لخدمة الدين المحلي المستحقة على 10 سنوات وبسعر خصم 1,5٪ بلغت 46,2 مليون دينار بينما التكلفة الحالية لخدمة الدين الأجنبي استحقاق 5 سنوات بلغ 29,2 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ كلفة الدين الأجنبي استحقاق 10 سنوات نحو 283,1 مليون دينار للسندات المستحقة وبسعر خصم 0,25٪ وفقا لسعر الخصم الصادر من الاحتياطي الفيدرالي مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة ومدة الاقساط المسددة في الحسبان.

كلفة الدّين

وبينت أن نسبة اجمالي القيمة الحالية لتكلفة الدين تصل إلى 5,19٪ من إيرادات الميزانية مع ملاحظة ان فوائد الاقتراض يتحملها الاحتياطي العام للدولة، كما ان نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت 10,5٪ في السنة المالية 2020/2019 وانخفضت الى 8,9٪ في 31 ديسمبر 2020.

علما بأن قيمة إجمالي فوائد الدين المستحقة على الدين المحلي استحقاق 10 سنوات يبلغ 53,6 مليون دينار، والاجنبي استحقاق 5 سنوات نحو 96,3 مليون دينار والاستحقاق الاجنبي 10 سنوات يبلغ نحو 945 مليون دينار، وبإجمالي استحقاق دين (محلي وأجنبي) يبلغ مليار دينار.

وإجمالا، فان تكلفة خدمة الدين العام والبالغة 0,23٪ تمثل نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الاجمالي، وان الدين العام اذا ما تم سداده في السنة المالية 2020/2019 سوف يستقطع ما نسبته 23,9٪ من الايرادات الفعلية لتلك السنة مقابل 50,6٪ من ايرادات الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وان الدين الخارجي سوف يستقطع ما نسبته 15,9٪ من الايرادات النفطية مقابل 41,6٪.

هذا، وتغطي الايرادات غير النفطية السداد الفوري للدين المحلي حيث تبلغ نسبته 90,4٪ من الإيرادات غير النفطية في السنة المالية 2020/2019 وذلك نتيجة انخفاض رصيد الدين المحلي بسبب استحقاق أدوات الدين المحلية وارتفعت النسبة إلى 100,8٪ في 31 ديسمبر 2020، كما أن الأصول السائلة وشبه السائلة بالاحتياطي العام غير كافية للسداد الفوري وتم انخفاض معدل التغطية نتيجة انخفاض الأصول السائلة وشبه السائلة نتيجة لتحمل الاحتياطي العام بمصروفات الميزانية.

تراكم العجوزات

ويمثل الدين العام تراكم العجوزات المالية الماضية وتضاف إليه أرصدة الموازنة المستقبلية كنفقة دفع الفوائد على الدين العام، ويتمثل عدم التوازن المالي الواقع باستمرار في عبء المصروفات القادمة المطلوبة لدفع الفوائد، ما يؤدي إلى تراكم دين جديد، ولكن إحدى أهم المشاكل في هذه المؤشرات هي الطابع التقديري فقد تكون المستويات عالية للغاية او منخفضة للغاية فلا تقدم لنا هذه المؤشرات معيارا لتقييمها. ووفقا لمؤشر الاستدامة المالية للدعم المالي وفقا لمعطيات العام المالي فإن مؤشر الاستدامة بلغ ما نسبته 9,38٪ وذلك بسبب تسجيل عجوزات في الميزانية تنخفض عن الرصيد المطلوب لتحقيق الاستدامة المالية وذلك مع أخذ معدل النمو الحقيقي وسعر الفائدة في الحسبان، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات لمعالجة الموازنة العامة للدولة ورفع نسب النمو الحقيقي بالاقتصاد لخفض الفجوة بين الفائض الاولى المستدام والعجز الهيكلي بالميزانية.

نوع الدين	قيمة إجمالي فوائد الدين المستحق	التكلفة الحالية لخدمة الدين	إيرادات الميزانية للسنة المالية 2021/2020	نسبة تكلفة الدين الحالية/ إيرادات الميزانية
المحلي الاستحقاق على 10 سنوات	53,6	46,2	6,906,5	0,67٪
الأجنبي الاستحقاق على 5 سنوات	96,3	29,2		0,42٪
الأجنبي الاستحقاق على 10 سنوات	945	283,1		4,10٪
الإجمالي	1.094,9	358,5		5,19٪

● بيانات الإيرادات الفعلية للفترة من 2020/4/1 حتى 2020/12/31.
● المبلغ بالمليون دينار.

معدلات الفائدة المحلية والخارجية

ارتفعت أسعار الفائدة على السندات المحلية خلال الفترة المعروضة بشكل كبير لأجال سنة الى 5 سنوات حيث سجل معدل الفائدة في 2014 نسبة 1٪ لأجل سنة وتدرجت بالارتفاع حتى نسبة 2٪ لأجل 5 سنوات، فيما سجل في سنة 2018 نسبة 3,25٪ لأجل سنة وتدرجت بالارتفاع حتى نسبة 3,5٪ لأجل 5 سنوات.

فيما ارتفع معدل الفائدة على السندات استحقاق 10 سنوات في 2018 الى 3,875٪ مقابل نسبة 3,125٪ في عام 2014، وانخفضت اسعار الفائدة في 2020 بمعدلات تصل الى 1,375 نقطة مئوية على مختلف الآجال.

إن معدلات الفائدة على السندات الخارجية بالدولار الأميركي محددة بنسبة 2,75٪ و3,5٪ لأجل 5 سنوات و10 سنوات على التوالي وتعتبر تلك المعدلات أعلى من معدلات الفائدة الحالية في ظل قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بخفض أسعار الفائدة نتيجة جائحة كورونا.

حققت 138 مليون دينار مكاسب إضافية بجلسة الأمس

القيمة السوقية لـ «بورصة الكويت» تلامس 37 مليار دينار

■ 18٪ ارتفاع السيولة.. و«الأهلي المتحد» بالصدارة مستحوذاً على 12,9 مليون دينار

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات الاسبوع مواصلةً المكاسب سواء على مستوى المؤشرات او المتغيرات وفي مقدمتها القيمة السوقية التي باتت قريبة من بلوغ مستوى 37 مليار دينار، إذ أضافت امس مكاسب جديدة بنحو 138 مليون دينار لتصل الى 36,9 مليار دينار بنهاية الجلسة.

ومن المنتظر ان تتخطى القيمة السوقية هذا المستوى خلال الجلسات القليلة المقبلة في ظل ما ينعم به سوق الاسهم الكويتي من نشاط ملحوظ في هذه الآونة بدعم من ارتفاع أسعار النفط من جهة، والتفاؤل بنتائج النصف الاول التي شارفت على الظهور من جهة اخرى.

وشهدت السيولة زيادة في التدفق خلال جلسة امس بنسبة 18٪ ببلوغها 71,5 مليون دينار ارتفاعا من 60,6 مليون دينار في جلسة ختام الاسبوع الماضي، وتركزت السيولة بشكل لافت حول اسهم القطاع البنكي وفي مقدمتها سهم الأهلي المتحد بـ12,9 مليون دينار، تلاه سهم بيتك بـ6,2 ملايين دينار، تلاه سهم الوطني بـ4,8 ملايين دينار. وارتفعت احجام التداول بنسبة 29٪ بتداول كميات 475 مليون سهم مقارنة مع 368 مليون سهم في الجلسة التي سبقت جلسة امس، وشهدت الجلسة ارتفاع 9 قطاعات تصدرها «التأمين» بنسبة 1,6٪، فيما تصدر «الطاقة» القطاعات الاكثر تراجعا بـ0,4٪.

وأنهت مؤشرات السوق تعاملات امس على ارتفاع جماعي بنسبة 0,3٪ للسوق الاول الذي ارتفع بنحو 20 نقطة ليصل الى 6866 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ بإضافة 33,7 نقطة ليصل الى 5284 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ محققا 23,6 نقطة ليرتفع الى 6328 نقطة.

بتراجع شهري 0,22٪ وبقيمة 5 ملايين دينار

2,19 مليار دينار قيم الأوراق المالية والمسكوكات في مايو

علاء مجيد

بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في مايو الماضي نحو 2,191 مليار دينار بتراجع قدره 5 ملايين دينار وبنسبة 0,22٪ عن شهر أبريل الماضي البالغ 2,196 مليار دينار، مقسمة الى 2,16 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 30,164 مليون دينار.

وقد تراجعت أوراق النقد فئة 20 دينارا بنسبة 0,86٪ بمقدار 11 مليون دينار لتصل الى 1,263 مليار دينار مقارنة بـ 1,274 مليار دينار في أبريل الماضي، بينما ارتفعت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 5,57 ملايين دينار حيث وصلت في نهاية مايو الى 696,40 مليون دينار مقارنة 690,83 مليون دينار في ابريل الماضي. كما ارتفعت ايضا فئة 5 دنانير بقيمة 2,21 مليون دينار حيث بلغت بنهاية مايو الماضي 119,70 مليون دينار في مقارنة بـ 117,49 مليون دينار في أبريل الماضي.

في حين انخفضت فئة الواحد دينار بقيمة 1,4 مليون دينار حيث بلغت بنهاية مايو الماضي 54,64 مليون دينار مقارنة بـ 56,04 مليون دينار في أبريل الماضي. كما انخفضت ايضا فئة النصف دينار بقيمة 260 ألف دينار حيث بلغت 14,47 مليون دينار بنهاية مايو الماضي مقارنة بـ 14,73 مليون دينار في أبريل الماضي.

وأخيرا، انخفضت فئة ربع الدينار الكويتي بقيمة 260 ألف دينار حيث بلغت بنهاية مايو الماضي 12,37 مليون دينار مقارنة بـ 12,63 مليون دينار في أبريل الماضي.

أما على مستوى المسكوكات، فارتفعت بنسبة 0,14٪ حيث بلغت في شهر مايو 30,164 مليون دينار مقارنة بـ 30,120 مليون دينار في شهر أبريل الماضي، حيث ارتفعت فئة 100 فلس بمقدار 3 آلاف دينار لتصل الى 13,562 مليون دينار بنهاية مايو مقارنة بـ 13,537 مليون دينار بنهاية أبريل الماضي.

كما ارتفعت فئة 50 فلسا بنهاية شهر مايو الماضي لتصل الى 9,516 ملايين دينار مقارنة بـ 9,501 ملايين دينار بنهاية أبريل الماضي، كما ارتفعت ايضا فئة الـ 20 فلسا بنهاية شهر مايو لتصل الى 4,009 ملايين دينار مقارنة بـ 4,008 ملايين دينار بنهاية ابريل الماضي.

وزادت فئة الـ 10 فلوس بنهاية مايو الماضي لتصل الى 1,846 مليون دينار مقارنة بـ 1,844 مليون دينار بنهاية ابريل الماضي كما زادت فئة الـ 5 فلوس بنهاية مايو الماضي 1,055 مليون دينار مقارنة بـ 1,054 مليون دينار بنهاية ابريل الماضي. وأخيرا بلغت فئة الواحد فلس بنهاية مايو 12,75 الف دينار وهو نفس قيمة شهر ابريل الماضي ايضا.

منذ بداية 2021.. مقابل 30,8 مليون دينار مبيعات

24 مليون دينار مشتريات الكويتيين في الأسهم الإماراتية

علاء مجيد

جاءت عمليات شراء الكويتيين للأسهم الإماراتية بسوق ابوظبي للأوراق المالية خلال شهر مايو الماضي بقيمة 49,6 مليون درهم (ما يعادل 4,06 ملايين دينار)، وتأتي هذه المشتريات مع توافر اللقاح والتخلص التدريجي من تداعيات جائحة كورونا التي أضرت باسواق المال العالمية وليست الخليجية والإقليمية فقط.

وخلال الخمسة أشهر الماضية منذ بداية العام حتى الآن، جاءت مشتريات الكويتيين للأسهم بسوق ابوظبي للاوراق المالية بنحو 292,16 مليون درهم (ما يعادل 23,9 مليون دينار)، مقابل عمليات البيع بقيمة 376,91 مليون درهم (ما يعادل 30,85 مليون دينار)، ليكون صافي التعاملات البيعية منذ بداية العام 84,74 مليون درهم (ما يعادل 6,9 ملايين دينار).

وجاءت هذه المشتريات بالتوافق مع أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة 8,46٪ خلال شهر مايو ليسجل مستوى 6558,7 نقطة، وهو الأعلى منذ عام 2005 مقابل 6046,80 نقطة بنهاية ابريل الماضي، وخلال شهر مايو فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 924,67 مليار درهم مع نهاية تعاملات الشهر مقابل نحو 881,42 مليار درهم في نهاية تعاملات شهر ابريل الماضي، بمكاسب 43,25 مليار درهم.

تعاملات الخليجيين

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، نجد ان الخليجيين جاءت مشترياتهم في بورصة ابوظبي خلال شهر مايو الماضي بنحو 300,23 مليون درهم (مايعادل 24,57 مليون دينار) عمليات بيع بقيمة 593,88 مليون درهم (مايعادل 48,61 مليون دينار)، ليبلغ صافي تعاملاتهم البيعية خلال الشهر بقيمة 293,64 مليون درهم (مايعادل 24,03 مليون دينار).

وبلغ صافي قيمة تداولات المستثمرين الكويتين في سوق ابوظبي للأوراق المالية بالبيع خلال شهر مايو الماضي نحو 122,77 مليون درهم اماراتي (مايعادل 10,05 ملايين دينار)، وذلك من خلال عمليات شراء بلغت 49,6 مليون درهم (مايعادل 4,06 ملايين دينار) وعمليات بيع بلغت قيمتها 172,4 مليون درهم (مايعادل 14,11 مليون دينار).